



(١٦٣) - (١٨٢)

العدد الثاني
والعشرون

مسائل الخلاف الصرفي في تفسير أضواء البيان للشنقيطي ت(١٣٩٣هـ)

م.د. حسنين سلمان زاير

وزارة التربية- الكلية التربوية المفتوحة- مركز واسط الدراسي

hisinensport@gmail.com

المستخلص:

نسلط الضوء من خلال هذا البحث على المسائل الصرفية التي يوجد فيها اختلاف بين العلماء التي أوردها الشنقيطي في تفسيره (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) ، عند تفسيره لبعض الأبنية الصرفية؛ فيعطي فيها أكثر من رأي للمسألة الواحدة، ونراه تارة يرجح رأياً معيناً وتارة أخرى يكتفي بإيراد الاختلاف الصرفي دون ترجيح لرأي على حساب رأي آخر. فقد كان واضحاً من خلال استطرادنا لتفسيره سعة اطلاعه، وغزارة معلوماته اللغوية، فضلاً عن الصرفية؛ وهذا الأمر دعانا إلى اختيار كتابه كمادة لبحثنا؛ لما لمسنا منه من ثراء لغوي في دعم حجته للأية في تفسيرها، وخاصة في البنية الصرفية. الكلمات المفتاحية: الخلاف، الصرف، أضواء البيان، الشنقيطي

Problems of Morphological Disagreement in the Interpretation of

"Adwa' Al-Bayan" by Ash-Shanqiti D(1393)

Dr. HASSANIEN Salman Zaier

Ministry of Education, Open Educational College, Wasit Center

hisinensport@gmail.com

Abstract:

This research sheds light on the morphological issues where there is disagreement among scholars, as highlighted by Ash-Shanqiti in his interpretation "Adwa' Al-Bayan in Clarifying the Quran with the Quran". In his interpretation of certain morphological structures, he presents more than one opinion on the same issue, sometimes favoring a specific opinion and



other times simply presenting the morphological disagreement without favoring one opinion over another.

Through our search in his interpretation, it was clear that his breadth of knowledge and linguistic richness, as well as his morphological expertise, led us to choose his work as the subject of our research due to the linguistic wealth we found in supporting his argument for the verse in its interpretation, especially in the morphological structure.

keywords: Disagreement, Morphology, Adwa' Al-Bayan, Ash-Shanqiti .

المقدمة:

الحمدُ لله الذي صرفَ قلوبنا إلى التقلبِ بنعمائه، والنَّقْه في كتابه، والإمعان في أحكامه، فقد انمازت مسائلُ الصرف بتعددِها وكثرة أوجهها، واختلاف أقوال العلماء فيها، مما أدى ذلك إلى تنوع التفسير في ألفاظه، وتنوع دلالاتها، فلكل عالم رأيه الذي يراه صحيحاً ويدعم حججه بأدلة تعضد ما يرجحه، وهذا الاختلاف في المسائل زاد اللغة ثراءً ونماءً، لأنه صادر عن علماء اللغة، فكانت خصيصة بعض المفسرين في كتبهم أن يُضمنوا مادتهم التفسيرية بأراء لغوية، وحسب منهج المؤلف بالتفسير، فبعضهم يكثر منها ويفصل، والآخر يَمِر دون أن يعرج، ومن خلال استطلاعنا بين تلكم التفاسير، وقع الاختيار على تفسير ضمَّ بين طياته بعض المسائل الصرفية التي فيها قضايا خلافية، والتي نراها تصلح أن تكون عنواناً ومادة لبحثنا هذا، فكان تفسير (أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن) للشنقيطي، هو ما نصبو إليه وننشده، وبعد دراسة لمادته وجردها، انتقينا مفردات بحثنا، ودرسناها في هذه الورقات دراسة علمية مجردة متضمنة معالجات وردوداً لكل رأي، فنوعناها بين القراءات القرآنية والمباحث الصرفية الأخرى، وخلصنا بعد سرد الآراء والتعليق عليها إلى عدد من النتائج التي توصلنا إليها بعد إكمالنا لدراستنا للموضوعات، ولأن المباحث اللغوية عامة والصرفية منها من الموضوعات التي لا يخوض غمارها ولا يركب صعابها إلا لغوي متبحر، فكاد الشنقيطي أن يكون لولا بعض الهنات التي ذكرناها في النتائج، ولكن تضمينه تلك المباحث اللغوية يجعل تفسيره يصلح لأن يتناوله الباحثون، نقداً وتوجيهاً من خلال الدراسة الموضوعية وهذا ما نأمل أن نكون بلغناه في هذه الدراسة.

المبحث الأول الخلاف الصرفي في القراءات القرآنية

وجدتُ الشنقيطيّ وبأكثر من موردٍ يذكُر القراءاتِ القرآنية، فانتهيَتْ منها ما هو مدارُ البحث، وهي القضايا الصرفية والاختلاف فيها، ومن ذلك:



أ/ الاختلاف في الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل، هل هو المزيد بالهمزة (أفعل) أم المزيد بالتضعيف (فعل)، في قوله تعالى: { إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ } الحجر: ٥٩

فقد اختلفت القراءات القرآنية في تسمية الفعل المزيد هل هو (أفعل) المزيد بالهمزة، أم (فعل) المزيد بتضعيف العين، وبكل واحد منهما تتغير حركة البنية الصرفية لاسم الفاعل فقد اختار حمزة والكسائي الفعل (أنجى) بالهمز على وزن (أفعل) وعندهم اسم الفاعل منه (مُنَجَّوهم) بإسكان النون بعد الميم المضمومة مخففاً اسم الفاعل (ابن مجاهد، ٣٦٤) بينما قرأ غيرهم ولم يحدد القارئ مكتفياً بسرد الرأي فقط، بتضعيف العين (فعل) أي (نجى) وعليه فاسم الفاعل عندهم (مُنَجَّوهم) بفتح النون وتشديد الجيم، وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (ابن مجاهد، ٣٦٤) والإنجاء والتنجية معناهما واحد (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٤١٦/٢)، الدلالة العامة واحدة، لكن أنجى المهموز يدل على التعدية، وتشديد نجى يدل على المبالغة.

ويتضح من خلال عرضه أنه لم يرجح أحد الرأيين على حساب الآخر بل اكتفى بسرد القراءة، التي ينسبها تارة ويغفل عن نسبتها تارة أخرى، فهو يتعامل بانتقاء في نسبة القراءة لصاحبها.

وتجدر الإشارة في أن الصيغتين المشار إليهما في النَّصِّ (أفعل) و(فعل) من الصيغ المزيدة بحرف من (فعل) الثلاثي المجرد، ولكل منهما معناه الخاص به، وإلا أصبح ذلك عبثاً (الأسترابادي، ١٩٧٥، ١/٨٣)، فذهب عدد من العلماء إلى أنهما يأتيان بمعنى واحد، "قد يجيء فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ في معنى واحدٍ مشتركين كما جاء فيما صيَّرته فاعلاً ونحوه؛ وذلك وعَزَّتْ إليه وأوعزت إليه، وخَبَّرْتُ وأخبرت، وسمَّيت وأسميت" (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/٦١-٦٢)، وكذلك عند ابن قتيبة الدينوري: "باب (فَعَلْتُ) (وأفَعَلْتُ) باتفاق المعنى (جَدَّ فُلَانٌ في أمره) (وأَجَدَّ) يقال: فلان جَادٌ مُجَدِّ، (لَاقَ الدَّوَاةَ) (وَأَلَاقَهَا) (ابن قتيبة، ١٩٨٨، ٣٣٣).

وليس هذا الاتفاق دائماً، فقد يأتيان مختلفي المعنى كقول سيبويه: "وقد يجيئان مفترقين، مثل علَّمته وأعلَّمته، فعَلَّمت: أدبت، وأعلمت: آذنت، وآذنت: أعلمت؛ وأذنت: النداء والتصويت بإعلان" (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/٦٢).

ويبدو أنهما وردا متفقين في المعنى في القراءتين اللتين أوردتهما الشنقيطي في تفسيره.

ب/ الاختلاف في وزن الفعل المضارع (تظاهرون) وماضيه في قوله: لَوْ مَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ اللَّائِي تَظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ { الأحزاب: ٤



أورد الشنقيطي في تفسيره اختلاف أصحاب القراءات القرآنية في قراءة هيئة الفعل (تظاهرون) وماضيه ثلاث حالات (الأزهري، ١٩٩١، ٢/٢٧٧):

- فقد قرأ عاصم الفعل (تُظَاهِرُونَ) بضم التاء وتخفيف الظاء بعدها ألف فهاء مكسورة مخففة ، مضارع (ظَاهَرَ) بوزن (فاعل).

- وقرأ حمزة والكسائي الفعل (تُظَاهِرُونَ) بفتح التاء بعدها ظاء مفتوحة مخففة ، فألف فهاء مفتوحة مخففة ، فهو مضارع (تُظَاهِرُ) بوزن (تَفَاعَلَ) حُذفت فيه إحدى التاءين، فأصله (تتظاهرون)، وقد استدل بكلام لابن مالك في كتابه الخلاصة (ابن مالك، ٢٠١٩، ٧٣) :

وما بتاءين ابتدئ قد يقصر ... فيه على تا كتبين العبر

ولقد زاد هذا الرأي حجة عنده قول العالم النحوي ابن مالك:

- وقرأ ابن عامر الفعل (تُظَاهِرُونَ) بنفس قراءة حمزة والكسائي؛ إلا أن ابن عامر يشدد الظاء ، وهما يخففانها، فهو مضارع (تُظَاهِرُ) أيضاً ، إلا أنّ إحدى التاءين أدغمت في الظاء ولم تُحذف، وماضيه (اِظَاهَرَ)

- وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو الفعل (تُظَاهِرُونَ) بفتح التاء بعدها ظاء فهاء مفتوحة مشددة بدون ألف، فهو مضارع (تُظَاهِرُ) على وزن (تَفَعَّلَ) ، وأصله (تتظَاهِرُونَ) بتاءين ، فأدغمت إحدى التاءين في الظاء ، وماضيه (اِظَاهَرَ) نحو: اِظَاهَرْنَا وَازْتَيْتَ بِمَعْنَى : تطيرنا ، وتزينت .

وأما رأيه وترجيحه لما يراه صائباً في هذه المسألة؛ فهو يجعل الصيغ (فَاعَلَ و تَفَاعَلَ و تَفَعَّلَ) جميعها ذات مدلول واحد وهو أن قولهم (ظاهر) من امرأته ، و(تظاهر) منها ، و(تظَّهَّر) منها بمعنى واحد جميعها ، وهو أن يقول الرجل لامرأته : أنت علي كظهر أمي فيحرم نكاحها على نفسه، وهي عادة جاهلية .

وقد بين الله جل وعلا في قوله هنا : { وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ } ، أن من قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي : لا تكون أماً له بذلك ، ولم يزد هنا على ذلك ، ولكنه جل وعلا أوضح هذا في سورة المجادلة ، فبين أن أزواجهم اللاتي ظاهروا منهم لسن أمهاتهم ، وأن أمهاتهم هن النساء التي ولدنهم خاصة دون غيرهن ، وأن قولهم : أنت علي كظهر أمي منكر من القول وزور .

ج/ اختلافهم في القراءة للصيغة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ومن ذلك :

اختلافهم في بنية (مبينات) في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ..} {النور: ٣٤}



وقد فُرِّت بفتح الياء المثناة التحتية المشددة وهي حينئذٍ اسم مفعولٍ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وليست هي مدار البحث، والوجه الثاني للقراءة كسر الياء المشددة على أنها اسم فاعلٍ وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (ابن زنجلة، ١٩٨٢، ٤٩٨) وفي القراءة الأخيرة وجهان: الأول: هي اسم فاعل بَيَّنَّ الْمُتَعَدِيَةَ.

والثاني: هي صفة مشبهة باسم الفاعل وهو وصف من بين اللازمة فمعناها آيات بينات واضحات ، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى : {أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ} النور: ١ ، وقد أورد الوجهين المذكورين الزمخشري ، وأبو حيان وغيرهما و قد مثَّلوا لبين اللازمة بالمثَّل المعروف ، وهو قول العرب : قد بين الصبح لذي عينين (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٢١/٦).

وهو بإيراده الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر، برغم عدم دعمه لأدلة الرأي الأول. ويبقى الخلاف في القراءة بين اسم الفاعل واسم المفعول، وكون الفعل بَيَّنَّ لازماً لا يعني أن المشتق منه (مُبيِّن) صفة مشبهة ، بل هو اسم فاعل.

د/ اختلافهم في قراءة صيغة الفعل المضارع (تزاور) في قوله تعالى: { تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ } الكهف: ١٧

الأولى كانت قراءة (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٢٢١/٣)، (تَزَوَّرَ) على وزن (تَفَعَّلَ) عند ابن عامر الشامي وذلك بتسكين الزاي وحذف الألف وتشديد الراء، وهي هنا بمعنى الازورار بمعنى الميل (ابن الجزري، ٣١٠/٢) (ابن زنجلة، ١٩٨٢، ٤١٣) واستشهد لها ببيت شعر لعنترة بن شداد (التبريزي، ٢٠١٣، ٢١٢):

مجلة العلوم الأساسية
"فَارَوَّرَ مِنْ وَقَعِ الْقَنَا بِلْبَانِهِ.. وَشَكَا إِلَيَّ بَعْبِرَةَ وَتَحْمَمُ"

وقراءة (تَزَاوَرُ) على (تَفَاعَلُ) بسكون التاء وبقاء الألف عند الكوفيين عاصم وحمزة والكسائي، وأصله (تَتَزَاوَرُ) فحذفت إحدى التاءين (ابن الجزري، ٣١٠/٢) ومعضداً ذلك بقول ابن مالك في (الخلاصة) (ابن مالك، ٢٠١٩، ٧٣):

"وما بتاءين ابتدى قد يقتصر.... فيه على تا كتبين العبر"

وقراءة (تَزَاوَرُ) على (تَفَاعَلُ) بتشديد الزاي وثبوت الألف، عند ابن كثير المكي ونافع المدني وأبو عمرو البصري، وأصله (تَتَزَاوَرُ) فأدغمت التاء مع الزاي، وهي هنا بمعنى الميل أيضا (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٢٢١/٣) (ابن زنجلة، ١٩٨٢، ٤١٣).



وقد أورد شاهدا للرأي الأول شعر لعنترة بن شداد وفي الرأي الثاني أورد رأي ابن مالك في بيت من ألفيته دعما للرأي واكتفى بإيراد الرأي الثالث دونما أي استشهاد , ولكنه لم يرجح أي قراءة على أخرى كعادته في أغلب القراءات التي أوردتها في تفسيره.

والظاهر أنّ كل الصيغ التي ذكرها بمعنى واحد, ولها جذر واحد كذلك وهو (زَوَّرَ) ف"أزورّ عن الشيء وتزاور عنه, مال وعدل, والزور هو العوج والميل" (ابن زنجلة, ١٩٨٢, ٤١٣).

المبحث الثاني: بعض المباحث الصرفية

أ/ اختلافهم في مفرد (أحاديث) في قوله تعالى: { فَجَعَلْنَا هُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَا هُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ } سبأ: ١٩ حيث ذكّر له رأيين:

الأول: أن مفردا (حديث), كقولك هذه أحاديث رسول الله (ص), وهذا الجمع غير قياسي, كما ذكر ذلك ابن مالك في الخلاصة:

وحائد عن القياس كل ما.. خالف في البابين حكما رسما

يقصد بالبابين : باب التكسير وباب التصغير , كتكسير (حديث على أحاديث) و(باطل على أباطيل), وكتصغير (مغرب , على مغيربان), و(عشية على عشيشية). وقال بعضهم : إنها اسم جمع للحديث .

الثاني: أنّ مفردا (أحدوثة) بضم الأول وتسكين الثاني, كأضحوكة وألعوبة وأعجوبة, وهي ما يتحدث الناس به تلهياً وتعجباً, وأورد قولاً لتوبة بن الحمير ولم أجده في ديوانه بل هو لكثير عزة:

"من الخفرات البيض ود جليساها.. إذا ما انقضت أحدوثةً لو تعيدها" (كثير, ١٩٩٤, ١٠٩)

ثم رجح الرأي الثاني لجريان الجمع فيه على القياس, ولجزم الزمخشري به (أضواء البيان, ٢٠١٠, ٣٣٨/٥). علوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

وهو بذلك يذكر المسألة, ولم يخض في تفاصيل الخلاف فيها, فهناك عدد من علماء اللغة قد أوردوا المسألة قبل ابن مالك المتوفى (٦٧٢), وكان الأولى به أن يأخذ المعلومة من مظاهرها الأصلية ومصادرها, أو أن يذكر خلاف العلماء بها كما في غيرها من المسائل, وهذا من يدخل في اضطرابه في المنهج المتبع بالتوسع في المسألة الواحدة تارة وفي الاقتصار أخرى.

فقد ذهب سيبويه وتبعه جماعة من العلماء إلى أنّ (أحاديث) جمع شاذ, وعلى واحد غير مستعمل (سيبويه, ١٩٨٨, ٣/٦) (ابن السراج, ١٩٩٦, ٢٩/٣) (الرضي, ١٩٧٥, ٢٠٤).



بينما يرى الفراء أنّ واحده (أُخْدُوثة) ثم جعلوه جمعاً ل(حديث)(ابن يعيش, ٢٠٠١, ٧٥/٥), رغم ترجيحه لرأي الفراء لكنه لم يصرح باسم العلماء الذين دار بينهم الخلاف .

ب/ اختلافهم في لفظة (فتية) في قوله تعالى: { أَلَيْسَ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْيَةٌ مِّنْهَا يُرِيدُ أَن يُضِلُّواْ بِهِمْ } الكهف: ١٣
القول الأول: أنّ اللفظ جمع تكسير من جموع القلة، يدل على أنهم شباباً وليسوا شيباً، وأنهم قليلون، واستشهد ببيت لابن مالك في الخلاصة (ابن مالك, ٢٠١٩, ٥٨)

"أفعله أفعال جمع فاعلة..... كذلك أفعال جمع قلة"

والرأي الثاني: رأى زعمه ابن السراج من أنّ فتية اسم جمع لا جمع تكسير (الشنقيطي, ٢٠١٠, ٢٠٧/٣), وابن السراج عنده وزن (فِعْلة) اسم جمع وليس فتية فقط.

رغم عدم ترجيحه لأحد الرأيين على حساب الآخر, ودعمه للرأي الأول بقول ابن مالك في الخلاصة, ولم نجد ذلك مع الرأي الثاني, ونسبته للرأي الثاني لابن السراج بينما لم يحدد أحد من العلماء ذهب مذهب الرأي الأول (ابن يعيش, ٢٠٠١, ٤٢٥/٣), وهذا من عيوب المنهج التي وقع فيها الشنقيطي في القضايا الخلافية للألفاظ في نسبة بعض الآراء دون الأخرى.

ج/ الاختلاف في أصل الحرف المحذوف من (عِضَة) أهو واو أم هاء, في قوله تعالى: { الذين جعلوا القرآن عضين } الحجر: ٩١

و(عضين) هو جمع (عِضَة), وهي العضو من الشيء, أي جعلوا القرآن أعضاء شتى, وفي اللام المحذوفة خلاف :

الأول: إنّ أصلها واواً.

الثاني: ذهب عدد من العلماء أنّ أصلها هاء, وأصلها (عضة), وهي السحر, أي: جعلوا القرآن سحراً, كما في قوله تعالى: { إنّ هذا إلا سحر يؤثر } (المدثر ٢٤), وقوله تعالى: { قالوا سحران تظاهرا } (القصص ٤٨), وغيرها من الآيات.

والعرب تسمي السحر عضهاً, والساحر عاضهاً, والساحرة عاضههً, ويقال هي لغة قريش من العرب, ومن ذلك قول الشاعر:

أعوذُ بربي من النَّافثا..... ت في عقدِ العاضه المعضه" (الشنقيطي, ٢٠١٠, ٢٥١/٥).

أورد الشنقيطي الخلاف في الحذف دون الإشارة بأن يدعم الآراء بأسماء العلماء الذين ذهبوا لكل رأي, فاكتفى بسرد الرأي الأول فقط, ثم انتقل إلى الرأي الثاني واستشهد له ببيت من الشعر, وذكر أنّ



ذلك لغة قريش، وكعادته في طرح المسألة الخلافية لم يرجح رأياً على حساب رأي آخر، وإنما اكتفى بسرد الرأيين فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن اللام أصلها واو، ذكر ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى، بينما يرى الكسائي أن أصلها هاء، من عضت الرجل إذا رميته بالبهتان، وتصغيرها عضيهة، قال الفراء والعضون يعني السحر في كلام العرب (النحاس، ١٤٢١، ٣٨٩/٢).

د/ الاختلاف في المحذوف من كلمة (فئة) بين العين أم اللام، أو الواو أم الياء، في قوله: { وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ } الكهف: ٤٣

أجمع العلماء على أن كلمة (فئة) محذوف منها حرف، ولكنهم اختلفوا في هذا الحرف هل هو عين الكلمة أم لام الكلمة، هل هو واو أم ياء، وكما يأتي:

قال بعضهم: إنَّ المحذوف عين الكلمة وأصلها ياء، وأصلها (ف ي أ) مأخوذة من فاء يفيء، أي رجع، ووزنها الصرفي في الميزان (فلة)، والتاء فيه تكون عوضاً عن العين المحذوفة. وقال بعضهم: إنَّ المحذوف لام الكلمة وأصلها واو، مأخوذة من فأوت رأسه، أي شققته نصفين، ومعنى الفئة الفرقة من الناس، ووزنها الصرفي في الميزان (فعة)، والتاء فيه تكون عوضاً عن اللام المحذوفة،

ولكلا القولين جمهوره من أهل العلم (الشنقيطي، ٢٠١٠، ١٣٢/٧).

لقد فصل الشنقيطي القول في الخلاف الصرفي في مسألة الحرف المحذوف من كلمة (فئة) ومعناها ووزنها الصرفي، والتاء المعوضة عن الحرف المحذوف، لكن دون تعضيد الرأي بآراء العلماء، رغم شهرة المسألة وشياعها في الكتب اللغوية.

ولقد رجح الخليل الرأي الثاني من أن اللام للكلمة محذوفة لا عينها، فوزنها (فعة)، من فأوت رأسه بالسيف فأواً وفأياً، أي ضرب قحفه حتى انفرج عن الدماغ (الفراهيدي، ٢٠٠٣، ٤٠٧/٨).

وممن قال أن أصلها فئوة على (فِعة) الزجاج (الزجاج، ١٩٨٨، ٣٣٢/١) وأبو علي الفارسي (الفارسي، ١٩٩٩، ١٦٣) وابن جني (ابن جني، ٢٠٠٨، ٢٩٦/٢).

بينما رجح الرأي الأول من العلماء العكبري في التبيان، وأصلها عنده (فِئَة)، لأنها من الفعل فاء بمعنى رجح (العكبري، ٢٠٠١، ٢٠٠/١).

هـ/ اختلافهم في صيغة (مأْتياً) بين اسم المفعول وبين صيغة مفعول بمعنى الفاعل، في قوله تعالى:

{ جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب إنه كان وعده مأتياً } مريم: ٦١



اختلف العلماء في صيغة (مأتياً) بين من يعدّها اسم مفعول وآخر يراها مفعول بمعنى فاعل، وكما يأتي:

الفريق الأول: يعدّها اسم مفعول من الفعل الثلاثي أتى، أي أنهم لا بُدَّ أن يؤتوا ما يوعدون به، خلافاً لما زعمه الفريق الثاني.

الفريق الثاني: زعم أن صيغة (مأتياً) اسم مفعول بمعنى فاعل أي أتياً، ولا داعي لهذا الرأي لوضوح الآية (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٢٤/٤).

وفي هذا الموضع نرى أن الشنقيطي قد رجح الرأي الأول على الثاني، بقوله بعد ذكر الرأي الأول خلافاً لمن زعم أنها مفعول بمعنى فاعل، وقوله لا داعي للرأي الثاني مع وضوح الآية.

ونراه قد تبني الرأي الأول، خلافاً لما رجّحه أغلب المفسرين واللغويين، من أنها (مفعول بمعنى الفاعل)، وهو أسلوب لغوي وبلاغي معروف ومشهور عند العرب، ولربما بنى ترجيحه بتغليب طابعه العقدي السلفي الذي يقيس القرآن على ظاهره، ولا يقرّ بوجود المجاز في القرآن.

ومن الواضح في اللغة أن للمجاز علاقات عدة، منها التعلق الاشتقاقي بإقامة صيغة محل أخرى، ومن فروعها إقامة اسم المفعول محل اسم الفاعل، ف(مأتياً) بمعنى (أتياً) (القرظيني، ١٤٢٠، ١١٠/١) وهي ما تشترك فيه البلاغة والصرف (ابن سيده، ١٩٩٦، ١/٤٩٠) (الرضي، ١٩٧٥، ٤٢٥/٣).

وممن فصل بالرأي الأول صاحب كتاب الجدول في إعراب القرآن، حيث جاء فيه: "مأتياً اسم مفعول من أتى الثلاثي، وفيه إعلال بالقلب، وأصله مأتوي، اجتمعت الواو والياء في الكلمة الأولى منها ساكنة، قلبت الواو ياء وأدغمت مع الياء الأخرى، وكسرت التاء لمناسبة الياء" (صافي، ١٩٩٥، ٣١٩/١٦).

و/ اختلافهم في صيغة (موفوراً) بين اسم المفعول و (مفعول بمعنى فاعل) في قوله تعالى { قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا } . الإسراء: ٦٣

وهذه المسألة كسابقتها حيث أورد الشنقيطي فيها رأيين متخالفين في صيغة (موفوراً) بين كونه اسم مفعول لا داعي لتقديره بغيره، وبين من يرى أنه مفعول بمعنى فاعل تماشياً مع المجاز العقلي في لغة العرب.



الرأي الأول: تبناه الشنقيطي ودافع عنه تماشياً مع توجهه العقدي الراض للمجاز بأنواعه كافة، والذي يرى أن (موفورا) اسم مفعول من الفعل الثلاثي وفر، وذلك كقولهم: (وفر الشيء يفره)، فاسم الفاعل منه وافر، واسم المفعول موفور، واستشهد ببيت شعر لزهير (التبريزي، ٢٠١٣، ١٢٧):

"وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عَرِضِهِ .. يَفْرَهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمَ"

والرأي الثاني: أن (موفورا) بمعنى (وافرا) لم يحبذ الشنقيطي بقوله والذي يظهر لي أن هذا الرأي لا داعي له، وإنما هو اسم مفعول على بابه (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٢٠٥/٦).

والذي عليه أكثر المفسرين وهو من الأساليب اللغوية الشائعة في التناوب في الصيغ الصرفية ومن الأمور البلاغية المتعلقة بالمجاز العقلي وعلاقته بالاشتقاق، والذي يرى بأن (موفورا) بمعنى (وافرا)، والذي لا يقر به الشنقيطي "أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ فِي الْقُرْآنِ مَجَازًا، وَأَوْضَحْنَا ذَلِكَ بِأَدِلَّتِهِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ مَا يُسَمِّيهِ الْبَيِّنَاتِيُّونَ مَجَازًا أَنَّهُ أُسْلُوبٌ مِنْ أُسَالِيْبِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ" (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٨٥/٣).

والظاهر أن هذه اللفظة تأتي من اللازم والمتعدي وتتناوب في الصيغ في كل حالة، فمن المتعدي وفرتة أفره وفرأ و وفرة فهو موفور وهي الحالة الأولى التي ذكرها الشنقيطي حسب ما أورد من مثال وهو بيت الشاعر زهير بن أبي سلمى، ف(موفورا) هنا بمعنى (موقراً)، أما مجيئه من الفعل اللازم، وفر المال يفر وفوراً فهو وافر، وهي الحالة الثانية التي ذكرها الشنقيطي والتي فيها (موفورا) بمعنى (وافرا)، والذي رفضه بقوله هذا الرأي لا داعي له (الرازي، ١٤٢٠، ٨٥/١٠).

ي/ الاختلاف في لفظه (تبيان)، مصدر أم اسم في قوله تعالى: { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ } النحل: ٨٩

اختلف العلماء في لفظه (تبيان)، على وزن (تفعال)، في الآية الكريمة مصدر أم اسم على فريقين: الأول: أنها مصدر، وهو أظهر القولين، ولم ترد هذه الصيغة (تفعال) مكسورة التاء في المصادر إلا مع التبيان والتلقاء، واستشهد بقول لأبي حيان في البحر المحيط: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ تِبْيَانًا مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى تَفْعَالٍ، وَإِنْ كَانَ بَابُ الْمَصَادِرِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى تَفْعَالٍ بِالْفَتْحِ كَالْتَرْدَادِ وَالتَّطَوُّافِ، وَنَظِيرُ تِبْيَانٍ فِي كَسْرِ تَائِهِ تَلْقَاءً. وَقَدْ جَوَزَ الرَّجَّاحُ فَتَحَهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: تِبْيَانًا اسْمٌ وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ النُّحَاةِ. وَرَوَى ثَعْلَبٌ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، وَالْمُبَرِّدُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَلَمْ يَجِيءَ عَلَى تَفْعَالٍ مِنَ الْمَصَادِرِ إِلَّا ضَرْبَانِ: تِبْيَانٌ وَتَلْقَاءٌ" (ابن حيان، ١٤٢٠، ٥٨٢/٦).

والثاني: قول بعض أهل العلم هي اسم لا مصدر (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٦٤/٣).



فالأوضح أنّ الشنقيطي هنا يرجح كونها مصدرا بقوله (وهو أرجح القولين)، واكتفى بإيراده رأياً لأحد أصحاب التفسير وهو أبو حيان الأندلسي المتوفى (٧٥٤ هـ)، ولم يرجع إلى أهل الاختصاص من علماء اللغة الأقدمين، ولربما دعم قوله بكلام أبي حيان لأنه مدعوم بالأراء النحوية للعلماء الأوائل كالزجاج وثلعب والمبرد، وجنبه عناء البحث عن دعم رأيه بالأراء اللغوية، ولو أورد آراء اللغويين بنفسه لكان أقوم لرأيه وأدعم.

والرأي الأول القائل بأنه مصدر ولكنه جاء بكسر التاء في (تفعال)، وكذلك التلقاء، وهما المصدران الوحيدان اللذان وردا بالكسر في القرآن الكريم (السّراج، ١٩٨٣، ٢٤٣)، وكذلك في العربية لا يوجد غيرهما (السجستاني، ١٩٩٥، ١٦٧/١)، وقد أضاف بعضهم مصدرا آخرًا هو (التيصال) (الحريري، ١٩٩٢، ١٧٨)، وبعضهم عدّه (التضال) (الحريري، ١٩٩٨، ١٧٠) وهو من المناضلة، ومنهم من يجعله اسما، وكذلك (التيفاق) بعضهم يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما (الجواليقي، ١٩٩٥، ٣٠٢) وبعض قال (التلفاق) (ابن خالويه، ١٩٧٩، ٣٠٨)، وأمّا ال (التاء) فيهما فلم تُرَاد للتكثير؛ فلو زيدت للتكثير لَفُتِحَتْ، وإِثْمًا زيدت لغير علة، و(التبيان والبيان واحد)، و (التلقاء واللقاء واحد)، ولا يوجد غيرهما بالكسر، وما سواهما من المصادر فهي (تفعال) بالفتح (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٦٧/٤). أمّا من عدّه اسما ممن أطلق عليهم الشنقيطي ب(أهل العلم) ولم يصرح بأسمائهم ففي مقدمتهم سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٥٦/٤) وتابعه بذلك الزّجاج وعدّه معه (التلقاء) اسما كذلك (الزّجاج، ١٩٨٨، ٢١٧/٣) أمّا ابن سيدة فنفي أن يكون (التبيين) مصدرا ل(بيّنات)، وإنما مصدره التبيان، وعدّه اسما جعل في موضع المصدر (ابن سيده، ١٩٩٦، ٣١٧/٤)، ورغم دعم هذا الرأي من قبل العلماء إلا أنّ الشنقيطي اختار أن يذهب مع الرأي القائل بأنه مصدر.

هـ/ اختلافهم في وزن لفظة (البغي) في قوله تعالى: { أنى يكون لي غلام ولم يمسنني بشر ولم أك بغيا } مريم: ٢٠

اختلف العلماء في وزن هذه اللفظة في النص المبارك إلى فريقين:

الأول: " ووزنه فعول عند المبرد ، اجتمعت فيه واو وياء سبقت إحداهما بالسكون : فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها لأجل الياء كما كسرت في عصي ودلي جمع عصا ودلو . والقائل بأن أصلها فعول ، يقول : لو كان أصله فعيلًا للحقته هاء التأنيث ، لأنها لازمة في فعيل بمعنى فاعل " (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٤٥٠/٣).



والثاني: " قول ابن جني في كتاب التمام : أصلها على وزن فعيل ، ولو كان فعولاً لقليل بغو . كما قيل : فلان نهو عن المنكر . وعلى هذا القول فقد يجاب عن عدم لحوق تاء التأنيث : بأن البغي وصف مختص بالإناث . والرجل يقال فيه باغ لا بغي . كما قاله أبو حيان في البحر . والأوصاف المختصة بالإناث لا تحتاج إلى تاء الفرق بين الذكر والأنثى كحائض" (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٤٥٠/٣).

وفي هذه المسألة الخلافية نراه يورد رأياً أورده قبله العديد من المفسرين الذين يكتفون بنقل الرأي اللغوي من كتب التفسير (أبو حيان، ١٤٢٠، ١٣٢/٦) (الزمخشري، ١٤٠٧، ١١/٣) (النسفي، ١٩٩٨، ٣٤/٣) (الآلوسي، ١٤١٥، ٤٦٨/١١) دون تكليف أنفسهم عناء البحث عن الرأي من مظانه الأصلية.

ذهب المبرد أنّ وزنها (فعل) (المبرد، ١٩٩٤، ٤٠/١) (المبرد، ١٩٩٧، ١٨٩/٢) وأصلها (بغوي)، اجتمع الواو والياء وكان يسبق الأول منهما سكون، لذلك توجب قلبها وإدغامها (الأصبهاني، ١٩٩٥، ٢٢١)، والذين رجحوا أنّها فعول يقولون أنّه لو كان وزنها فعيل للحقتها تاء فأصبحت فعيلة، لأنّ صيغة فعول يستوي فيها التذكير والتأنيث (ابن عصفور، ١٩٩٠، ٣٤٩).

أمّا الرأي الثاني الذي يقول وزنها (فعل) والذي نقله بحرفه من مصادر أخرى والذي نسبه إلى ابن جني في كتاب التمام (أبو حيان، ١٤٢٠، ٢٤٩/٧) (الزمخشري، ١٩٨٣، ٧٤/٤) (الآلوسي، ١٤١٥، ٤٦٨/١١)، فلم أقف عنده في الكتاب المذكور آنفاً.

والسبب في عدم إلحاق التاء به لأنه لفظ مختص بالإناث، ومثل هذه الألفاظ لا تحتاج إلى تاء للتفريق بينها وبين المذكر، لأنّها مختصة بالإناث كحائض.

و/ الاختلاف في لفظة (عصياً) بين (فعل) أو (فعل)، وهل هي صيغة مبالغة أم صفة مشبهة، في

قوله تعالى : { وَبَرّاً بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا } مريم: ١٤

أورد الشنقيطي هذه المسألة الخلافية ذكراً فيها الرأيين:

الأول (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٣٨١/٣): أنّ وزنها (فعل)، وأصلها (عصوياً) مثل صبور أي: كثير العصيان، وقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت مع الياء الثانية، ويقول حسب القاعدة الصرفية المشهورة التي أوردها ابن مالك في الخلاصة:

"إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما وشذ معطى غير ما قد رسماً" (ابن مالك، ١٤٤٠، ١٨٤)



أما الرأي الثاني: فوزنها (فعل)، وهي من صيغ المبالغة، وهذا قول أبي حيان في البحر المحيط (الشنقيطي، ٢٠١٠، ٣/٣٨١) (أبو حيان، ١٤٢٠، ٧/٢٤٦).

وفي هذه المسألة نلاحظ أن الشنقيطي قد اكتفى بسرد الآراء دون الإشارة إلى قائلها أو دون نسبة القول لعالم من علماء اللغة، مثلما يعمل في بعض المسائل الخلافية، وهذا يدل على اضطراب واضح في منهجه في إيراد المسألة الخلافية، وأورد للرأي الأول استشهاداً بقول لابن مالك النحوي من الخلاصة، أما الرأي الثاني فاكتفى بنسبة القول لأحد أصحاب التفسير ألا وهو أبو حيان.

وممن ذهب إلى أنها فعول ونقل الشنقيطي كلامه السمين الحلبي (السمين الحلبي، ٥٧٦/٧)، وبعضهم ذهب إلى أنها فعيل بمعنى فاعل (الأنصاري، ٢٠٠١، ٣٨٢) (العكبري، ٢٠٠١، ٧/١١٢) (الطبرسي، ١٩٨٨، ٦/٣٦٢)، وزاد بعضهم على هذين الرأيين أن (عَصِيَّ) بمعنى (عاصي)، أي (فاعل) (الأخفش، ١٩٩٠، ١/٤٤٠) وقد رُذِّ على ذلك بأنه ليس عاصياً (فاعلاً) بل مبالغة بالعصيان، فالشيطان ليس عاصياً فحسب؛ ولكن يعصي الله وأوامره بعنادٍ ولدِّ (الشعراوي، ١٩٩١، ١٥/٩١٠) وهناك رأي آخر يُضاف يقول: العَصِيَّ بمعنى ذو العصيان، كما يقال في العليم بأنه ذو العلم (السجستاني، ١٩٩٥، ٣٣٤).

الخاتمة

من خلال استطرادنا في صفحات تفسير أضواء البيان للشنقيطي وتتبعنا لقضايا الخلاف الصرفي خلصنا إلى عدد من الأمور:

- ١- وجدته ينحاز إلى توجهه العقدي السلفي وينكر المجاز العقلي، علاقته الفاعلية أو المفعولية أو المصدرية، ولا يجيز لأحد أن يقول في القرآن مجازاً.
- ٢- في بعض المسائل ينقل المسألة الصرفية كاملة من تفسير آخر كالبحر المحيط أو روح المعاني دون أن يكلف نفسه عناء التدقيق فيها.
- ٣- لا يتحرى الدقة في نسبة الأبيات التي يستشهد فيها للقضية الخلافية الصرفية، كنسبته بيت لتوبة بن الحمير، والبيت ليس لتوبة وإنما لكثير عزة.
- ٤- لا تتأكد له المعلومة اللغوية في المسألة الخلافية كنسبته رأياً لغوياً لابن جني في كتابه التمام؛ ولم أجده في كتاب التمام.
- ٥- أكثر استشهاداته الصرفية كانت بابن مالك الأندلسي، ومن كتابه الخلاصة.



٦- اضطراب منهجه في الترجيح في المسألة الخلفية الصّرفيّة، فتارة يرجّح وأخرى يسكت عن الترجيح.

٧- عدم الثبات على أسلوب واحد للمسألة الخلفيّة في ذكر أسماء العلماء، كسيبويه والفراء والمبرد وابن جني وغيرهم، فيذكرهم في مسألة ويغفل عن ذكرهم في مسائل أخرى.

٨- لا يُخْرِجُ القراءاتِ القرآنيّة من كتبِ القراءاتِ في المسألة التي يذكرها.

٩- لا يَنْسِبُ الأبّياتِ إلى دواوينِ قائلها في المسائل الخلفيّة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)(د.ت).

٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن السهل ت (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.

٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.

٤. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت (٣٧٠هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩م.

٥. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد ت (٤٠٣هـ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٦. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ت (٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

٨. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٢، الرياض، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

٩. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس ت (٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

١٠. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ت (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له د أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١١. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق الدكتورة هدى محمد قراعة، مكتبة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.



١٢. الأزهرى، محمد بن أحمد ت (٣٧٠هـ)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩١م.
١٣. الأسترباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف، و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
١٤. الأصبهاني، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل، بن علي ت (٥٣٥هـ)، إعراب القرآن، قدمت له الدكتوراة فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٩٩٥م.
١٥. الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله ت (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
١٦. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.
١٧. الأنصاري، زكريا محمد بن أحمد بن زكريا ت ٩٢٦هـ، إعراب القرآن العظيم، تحقيق وتعليق: الدكتور موسى علي موسى المسعود، ط١، ٢٠٠١م.
١٨. التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيباني ت (٥٠٢هـ)، شرح القوائد العشر، تحقيق: الإمام عبد الخضر حسين، دار الصديق للعلوم، سوريا، ط١، ٢٠١٣م.
١٩. الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن ت (٥٤٠هـ)، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٥م.
٢٠. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي ت (٥١٦هـ)، مقامات الحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، ١٩٩٢م.
٢١. الحريري، القاسم بن علي تحقيق عرفات مطرجي، درة الغواص في أوهام الخواص، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٢٢. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، شرحه علي ناعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٢٣. الرازي فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ت (٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٢٤. الزّجاج، إبراهيم بن السري بن سهل ت (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٢٥. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت (٥٣٨هـ)، الكشاف عن غوامض حقائق التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٢٦. السجستاني، محمد بن عزيز ت (٣٣٠هـ)، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، ط١، ١٩٩٥م.



٢٧. السراج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والعروض والبلاغة واللغة والمثل، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.
٢٨. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، (د.ط)، (د.ت).
٢٩. سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
٣٠. الشعراوي، محمد متولي الشعراوي ت(١٤١٨هـ)، تفسير الشعراوي، مطبعة دار أحياء اليوم، (د.ط)، ١٩٩١م.
٣١. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، دار الهدي النبوي، المنصورة، مصر، ط٢، ٢٠١٠م.
٣٢. صافي، لمحمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٥م.
٣٣. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تفسير مجمع البيان، تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي و فضل الله اليزدي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
٣٤. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ت(٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث، ط١، (د.ت).
٣٥. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق سعد كريم النقي، دار اليقين، ط١، ٢٠٠١م.
٣٦. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت(٣٣٧هـ)، كتاب التكملة، تحقيق كاظم بحر الفنجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.
٣٧. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٣٨. القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الحيل، بيروت، ط٣، (د.ت).
٣٩. كُثير عزة، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود، ديوان كثيرة عزة، شرحه عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٤٠. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف ت (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
٤١. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ت (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
٤٢. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس ت (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.



٤٣. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، ت (٧١٠هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

Sources and references

44. Al-Akbari, Abu Al-Baqa, Muhib Al-Din Abdullah bin Abi Abdullah Al-Hussein bin Abi Al-Baqa, Al-Tibyan fi parsing the Qur'an, edited by Saad Karim Al-Faqi, Dar Al-Yaqin, 1st edition, 2001 AD
45. Al-Akhfash Al-Awsat, Abu Al-Hasan Saeed bin Masada, Meanings of the Qur'an, edited by Dr. Hoda Muhammad Qara'a, Al-Madani Library, Cairo, 1st edition, 1990
46. Al-Alusi, Shihab al-Din Mahmud bin Abdullah, d. (1270 AH), The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis, edited by Ali Abd al-Bari Atiya, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1415 AH
47. Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan, d. (745 AH), Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, edited by Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, (ed.), 1420 AH
48. Al-Ansari, Zakaria Muhammad bin Ahmed bin Zakaria, d. 926 AH, Parsing the Great Qur'an, edited and commented by: Dr. Musa Ali Musa Al-Masoud, 1st edition, 2001 AD
49. Al-Asbahani, by Abu Al-Qasim Ismail bin Muhammad bin Al-Fadl, bin Ali d. (535 AH), The Parsing of the Qur'an, presented by Dr. Fayza bint Omar Al-Muayyad, King Fahd National Library, Riyadh, 1st edition, 1995 AD
50. Al-Astarbadi, Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi, Sharh Shafiya Ibn Al-Hajib, edited by: Muhammad Nour Al-Hasan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Mohi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, (ed.), Beirut, Lebanon, 1975 AD
51. Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed d. (370 AH), Meanings of Readings, Research Center at the College of Arts, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1991 AD
52. Al-Dinuri, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah, Adab Al-Katib, explained by Ali Naour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1988 AD
53. Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad, Kitab al-Ayn, edited by: Dr. Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2003 AD
54. Al-Farsi, Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar, d. (337 AH), Kitab Al-Takmila, edited by Kazem Bahr Al-Fanjan, World of Books, Beirut, 2nd edition, 1999 AD.
55. Al-Hariri, Abu Muhammad Al-Qasim bin Ali d. (516 AH), Al-Hariri's Maqamat, edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Al-Maqtabah Al-Asriyah, Beirut, (ed.), 1992 AD.
56. Al-Hariri, Al-Qasim bin Ali, edited by Arafat Al-Matraji, Durrat Al-Ghawas fi Illusions of Al-Khawas, Cultural Books Foundation, Beirut, 1st edition, 1998 AD



57. Al-Jawaliqi, Mawhib bin Ahmed bin Muhammad bin Al-Khader bin Al-Hasan d. (540 AH), Sharh Adab al-Katib by Ibn Qutaybah, edited by Taiba Hamad Budi, Kuwait University Press, 1st edition, 1995 AD
58. Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Ma'rouf, d. (285 AH), Al-Kamil fi Al-Lughah wa Al-Adab, edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 3rd edition, 1997 AD
59. Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar, d. (285 AH), Al-Muqtadib, edited by Muhammad Abdul-Khaleq Azimah, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 3rd edition, 1994 AD
60. Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus, d. (338 AH), Parsing the Qur'an, Muhammad Ali Baydwan Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH.
61. Al-Nasafi, Abu Al-Barakat Abdullah bin Ahmed bin Mahmoud, d. (710 AH), The Meanings of Revelation and the Facts of Interpretation (Tafsir Al-Nasafi), edited by: Yusuf Ali Badawi, Dar Al-Kalam Al-Tayeb, Beirut, 1st edition, 1998 AD
- 62. Al-Qazwini, Muhammad bin Abd al-Rahman bin Omar, Jalal al-Din, Clarification in the Sciences of Rhetoric, edited by: Muhammad Abd al-Moneim Khafaji, Dar al-Jil, Beirut, 3rd edition, (ed. T.
63. Al-Razi Fakhr al-Din, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin al-Hasan bin al-Hussein, d. (606 AH), Keys to the Unseen, Tafsir al-Kabir, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 3rd edition, 1420 AH
64. Al-Samin Al-Halabi, Ahmed bin Yusuf, Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon, edited by Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, (ed.), (ed. D.
65. Al-Sarraj, Muhammad Ali, Al-Lubab fi grammar, literary devices, grammar, morphology, prosody, rhetoric, language, and proverbs, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1983 AD.
66. Al-Shaarawi, Muhammad Metwally Al-Shaarawi d. (1418 AH), Tafsir Al-Shaarawi, Dar Ahya Al-Youm Press, (ed.), 1991 AD.
67. Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar Al-Jakni, Adwaa Al-Bayan fi Tafsir Al-Qur'an Bi Al-Qur'an, Dar Al-Huda Al-Nabawi, Mansoura, Egypt, 2nd edition, 2010 AD
68. Al-Sijistani, Muhammad bin Uzair d. (330 AH), Strange of the Qur'an called Nuzhat al-Qulub, edited by: Muhammad Adib Abd al-Wahid Jamran, Dar Qutayba, Syria, 1st edition, 1995 AD
69. Al-Tabarsi, Abu Ali Al-Fadl bin Al-Hasan Al-Tabarsi, Tafsir Al-Bayan Complex, edited by: Hashim Al-Rasuli Al-Mahallati and Fadlallah Al-Yazdi, Dar Al-Ma'rifa, Bayut, 2nd edition, 1988 AD



70. Al-Tabrizi, Yahya bin Ali bin Muhammad Al-Shaibani, d. (502 AH), Explanation of the Ten Poems, edited by: Imam Abdul Khader Hussein, Dar Al-Siddiq Al-Ulum, Syria, 1st edition, 2013 AD
71. Al-Tusi, Abu Jaafar Muhammad bin Al-Hasan Al-Tusi, d. (460 AH), Al-Tibyan fi Tafsir Al-Qur'an, edited by Ahmed Habib Qasir Al-Amili, Dar Ihya Al-Turath, 1st edition, (ed)
72. Al-Zajjaj, Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl d. (311 AH), Meanings of the Qur'an and its Parsing, edited by Abdul Jalil Abdo Shalabi, World of Books, Beirut, 1st edition, 1988 AD
73. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, d. (538 AH), Al-Kashfah fi Mysteries of the Truths of Revelation, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 3rd edition, 1407 AH
74. Ibn al-Jazari, Shams al-Din Abu al-Khair (833 AH), publication on the Ten Readings, edited by Ali Muhammad al-Dabaa, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, (ed.) (ed. Ed)
75. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin al-Sari bin al-Sahl, d. (316 AH), Fundamentals of Grammar, edited by Abdul Hussein al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1996 AD
76. Ibn Asfour, Abu Al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad (d. 669 AH), Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif, Lebanon Library, 1st edition, 1990 AD
77. Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman, Characteristics, edited by Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 3rd edition, 2008 AD
78. Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Andalusi, Al-Khulasma fi Grammar Alfiyyah Ibn Malik, edited by: Abdul Mohsen bin Muhammad Al-Qasim, 2nd edition, Riyadh, 1440 AH - 2019 AD
79. Ibn Mujahid, Ahmed bin Musa bin Al-Abbas, d. (324 AH), Book of the Seven in Recitations, Dar Al-Maaref, Cairo, 2nd edition, 1400 AH
80. Ibn Sayyidah, Abu Al-Hasan Ali bin Ismail, Al-Mukhassus, edited by Khalil Ibrahim Jaffal, Dar Ihya Al-Arab Heritage, Beirut, 1st edition, 1996 AD
81. Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish, d. (643 AH), Sharh al-Mufasssal, presented by Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2001 AD
82. Kathir Azza, Kathir bin Abdul Rahman bin Al-Aswad, the collection of Kathir Azza, explained by Adnan Zaki Darwish, Dar Sader, Beirut, 1st edition, 1994 AD
83. Safi, by Mahmoud Safi, The table in the parsing, morphology, and explanation of the Qur'an, Al-Iman Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1995 AD
84. Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, The Book, edited by: Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1988
85. Ibn Khalawayh, Abu Abdullah Al-Hussein bin Ahmed d. (370 AH), Not in the Words of the Arabs, edited by Ahmed Abdul Ghafour Attar, Mecca, 2nd edition, 1979 AD

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الثاني والعشرون

٢٠٢٤م / ١٤٤٥هـ

86. Ibn Zanjleah, Abdul Rahman bin Muhammad (d. 403 AH), Hujjat al-Qira'at, edited by Saeed al-Afghani, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1982 AD



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية